Statement of Iraq

General Debate

59th Session of the IAEA General Conference

Vienna ,September 14-18,2015

كلمـــة رئيس وفد جمهوريـــة العـراق

السفير

د. سرود نجيب

الجلسة العامة للمؤتمر العام 59

للوكالة الدولية للطاقة الذرية

فيينا،14-18 ايلول 2015

اصحاب المعالي والسادة رؤساء الوفود المحترمون

سعادة السيد رئيس المؤتمر العام المحترم

السيدات والسادة الحضور

نيابــة عن وفــد جمهورية العراق اتقدم بالتهنئة الى سعادة رئيس المؤتمر العام التاسع والخمسين للوكالة الدولية للطاقة الذرية على انتخابه، ونحن على ثقة تامة بقدرته وحنكته في ادارة اعمال هذا المؤتمر وتحقيق النتائج الايجابية. كما نهنئ السادة نواب الرئيس والأمانة العامة على ثقة المؤتمر بهم. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن التقدير البالغ لسعادة رئيس المؤتمر الثامن والخمسين لما بذله من جهد خلال العام الماضي. ويود وفد بلادي ايضاً ان يثمن الجهد المتميز الذي تقوم به الوكالة وعلى رأسها سعادة المدير العام والأمانة الفنية والعاملين فيها على حسن الاعداد الى هذا المؤتمر الذي نعول الكثير على نتائجه.

كما نرحب بانضمام جمهورية تركمانستان وانتيغوا و باربودا و بربادوس الى عضوية الوكالة.

السيد الرئيس

تنظر حكومة بلادي ببالغ القلق لما يجري في المنطقة، تزامناً مع اعتى هجمة ارهابية في التاريخ الحديث تتعرض لها بلادي، تستهدف أمن المواطنين ومقدراتهم وتخريب البنى التحتية واستخدام جميع الوسائل لتدمير المجتمع وتفكيك نسيجه الوطني، إضافة الى تدمير المساجد والكنائس والمعابد والمواقع التاريخية.

ان سيطرت المجاميع الارهابية على المرافق التي تحتوي على المواد الخطرة وبالأخص المواد والمصادر المشعة، يتطلب تعاون المجتمع الدولي لمنع تلك المجاميع من توظيفها في أعمال إرهابية وبهذا الخصوص فان السلطات العراقية تراقب عن كثب وترصد المعلومات الواردة إليها من أجل اعطاء تقييم واقعي للتهديدات المحتملة ووضع الخطط المناسبة لمواجهة تلك التهديدات. وفي هذا

الاطار نود الاشارة الى ان الحكومة العراقية قامت باستعادة وتأمين جميع المصادر المشعة من المناطق التي تم تحريرها وتم نقلها الى اماكن آمنة، وفقاً لمعايير الوكالة الدولية المتعلقة بأمن وأمان المصادر الاشعاعية.

السيد الرئيس

صادق العراق مؤخرا على اتفاقية الحماية المادية والاتفاقية الدولية لقمع الارهاب النووي وقامت السلطات العراقية باتخاذ الاجراءات الكفيلة لتنفيذ هذه الاتفاقيات، من خلال اللجان المتخصصة التي تم تشكيلها لمتابعة تنفيذ المواد الواردة في بنود هذه الاتفاقيات وتعمل الجهات المختصة لاستكمال الاجراءات للانضمام الى تعديل اتفاقية الحماية المادية. وفي اطار هذه الاتفاقية قدم العراق خطة الامن النووي المتكاملة، وتم خلال هذا العام ادراج العديد من الانشطة التي تهدف الى تحسين قدرات المؤسسات العراقية في مجالات حماية المرافق والمواد المشعة وأمن المعلومات والتحريات الجنائية النووية. ونود بهذه المناسبة ان نتقدم الى المسؤولين في قسم الامن النووي لجهودهم المبذولة وتفهمهم للحالة التي يمر بها العراق.

كما صادقت حكومتي بقرارها 178 في الخامس من مايس من هذا العام على انضمام العراق للمبادرة الدولية لقمع الارهاب النووي وبدأت السلطات المختصة بوضع الخطط الخاصة وتطوير وتعزيز القدرات في مجالات الكشف والاستجابة والتحري الجنائي النووي والإشعاعي. وفي مجال التعاون الثنائي صادق مجلس الوزراء على خطة العمل المشتركة لمكافحة تهريب المواد النووية والمشعة بين العراق والولايات المتحدة وقد بدأت الاجتماعات التنسيقية لغرض تحديد الأولويات وتنفيذ بنود الخطة.

أن حكومة بلادي تسعى بشكل حثيث للتخلص الآمن من النفايات المشعه والتي نتجت عن تدمير المرافق النوويه السابقه وبهذا الصدد أقرت الحكومه العراقية المبادئ الأساسيه للسياسة الوطنيه لإدارة النفايات المشعه وشكلت لهذا الغرض لجنة

وطنيه لأعداد سياسة و استراتيجية إدارة ومعاملة و التخلص الامن من النفايات المشعة. وحصلت جمهورية العراق على دعم الاتحاد الاوربي في هذا المجال حيث تم توقيع عقدا خاصا والمباشرة بمشروع أعداد التصاميم والمخططات اللازمه لإنشاء مخازن الطمر الدائمية للمصادر والنفايات المشعه في جمهورية العراق بما ينسجم مع تعليمات الوكالة الدوليه للطاقه الذرية.

السيد الرئيس

تؤكد حكومة بلادي على موقفها المستند الى التخلي التام عن السلاح النووي هو السبيل الوحيد للتأكد من عدم استخدام هذه الاسلحة سواء من قبل الدول او الجهات الاخرى من غير الدول، وان إستخدام السلاح النووي يؤدي إلى نتائج كارثية على البيئة والإنسان معاً، فإن الإشعاعات والنفايات الصادرة عنه تضر بنظم الحياة والبيئة وتسبب أضرار جسيمة في جينات البشر والحيوان والنبات وكذلك التربة وتلوث المياه والجو. وهنا تعرب حكومة بلادي عن تقديرها لحكومات النرويج والمكسيك والنمسا لتنظيمهم المؤتمرات التي سلطت الضوء على الآثار العشوائية المدمرة للأسلحة النووية وتأثيراتها المباشرة على بقاء الجنس البشري والحضارة الإنسانية. وايمانا منا بهذا الهدف، انظمت حكومة بلادي الى مجموعة الدول الداعمة للتعهد الذي قدمته جمهورية النمسا الذي دعى جميع الدول الاعضاء في معاهدة عدم الانتشار الى اتخاذ تدابير فعالة لحظر وازالة الاسلحة النووية.

السيد الرئيس

يود وفد بلادي أن يغتنم هذه المناسبة ليؤكد على حق الدول المشروع في السعي للحصول على التكنولوجيا النووية للإغراض السلمية في المجالات كافة والتي تخدم برامجها التنموية، وتدعم اقتصاداتها وتنوع مصادر الطاقة لديها.

السيد الرئيس

ان برنامج التعاون التقني هو أحد المهام الاساسية التي يرتكز عليها عمل الوكالة، لتحقيق هذه الاهداف، فهو يساهم في جهود التنمية المستدامة في دولنا وفي نقل المعرفة العلمية ونأمل بان تكون موارد الصندوق التابع له كافية ومضمونة ويمكن التنبؤ بها وعليه نأمل بأن يطبق قرار المؤتمر العام بان تكون الزيادة المئوية على الميزانية الاعتيادية متوازية مع ميزانية صندوق التعاون التقني في سبيل سد الفجوة التي بينهما.

ويسعى العراق جادا لاستثمار برنامج التعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لسد الثغرات وتطوير قدراته من خلال هذا البرنامج الذي ساعد كثيراً في تطوير القدرات باتجاه استثمار التطبيقات النووية في التنمية الوطنية، وبهذه المناسبة نود ان نتقدم بالشكر والتقدير الى المسؤولين في برنامج التعاون التقني لما يبذلونه من جهد و لما يقدموه من دعم لمشاريع الاتفاق التعاوني للدول العربية في أسيا (Arasia) بالإضافة الى دعم مشاريع التعاون الاقليمي والإقاليمي وتنميته بشكل مستمر، ونتطلع الى المزيد من الشراكة مع برنامج التعاون التقني وان يكون للخبراء العراقيين موقعاً متقدماً في برامجه ومشاريعه.

السيد الرئيس

يكتسب نظام الضمانات وتطبيقه اهمية قصوى في عمل الوكالة ويعتبر حجر الاساس لنظام حظر الاسلحة النووية، والذي يحظى بدعم غالبية دول العالم. وبهذا الصدد تدعو حكومة بلادي الدول كافة التي لم تعقد اتفاق ضمانات مع الوكالة ان تقوم بذلك، وان تتمثل جميع الدول الاطراف في معاهدة عدم الانتشار بالتزاماتها المنصوص عليها في المعاهدة وفي اتفاق الضمانات وان تعمل بشكل وثيق مع الوكالة لحل المشاكل التي قد تحدث عن طريق الحوار والدبلوماسية.

ان من اهم الاحداث التي حصلت خلال هذا العام هو الاتفاق الهام الذي عقد بين جمهورية ايران الاسلامية ومجموعة (5+1) والذي يشكل انعطافاً لتغليب نهج الحوار والدبلوماسية لحل المشاكل التي تهدد الامن الاقليمي والدولي، نتيجة للجهد الدبلوماسي الكبير الذي بذلته جميع الاطراف في سبيل التوصل الى هذا الاتفاق، ونأمل ان تقوم جميع الاطراف بتنفيذ التزاماتها ضمن خطة العمل التي تم الاتفاق عليها بعيدا عن التوترات، وبما يساهم في تعزيز الأمن والسلام وخاصة في منطقة الشرق الاوسط. كما تشيد حكومة بلادي بتوقيع المدير العام ونائب الرئيس الايراني ورئيس هيئة الطاقة الايراني السيد على اكبر صالحي على خارطة طريق لتوضيح المسائل العالقة في الماضي والحاضر بشأن برنامج ايران النووي. وهنا نؤكد على الدور الاساسي والمستقل للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التحقق من اتفاقية الضمانات في مجال كفالة الطابع السلمي لبرنامج ايران النووي.

السيد الرئيس

بالرغم من التزام جميع دول منطقة الشرق الاوسط بمعاهدة عدم الانتشار وتطبيق اتفاق الضمانات الشاملة، تستمر إسرائيل بموقفها الرافض لتوقيع المعاهدة و اخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الامر الذي يشكل عائقاً للجهود الرامية لإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط.

ان فشل مؤتمر المراجعة لعام 2015 في ايجاد توافق بشأن مشروع الوثيقة الختامية، حال دون مراجعة ما تم تحقيقه من التزامات على مدى السنوات الخمس الماضية. لذا تؤكد حكومة بلادي على التمسك بقرار مؤتمر المراجعة لعام 1995 بالشرق الاوسط الذي تم على اساسه التمديد اللانهائي للمعاهدة وان يبقى نافذا لحين تحقيق اهدافه وغاياته، حيث تؤمن حكومة بلادي بأن اخلاء منطقة الشرق الاوسط من الاسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الاخرى هي العنصر الاساسي لتحقيق الامن

والسلم في الشرق الاوسط والذي سينعكس بالتالي على تطور شعوب هذه المنطقة ورفاهية اجيالها وفي هذا الاطار فأن حكومة العراق تود التأكيد على مواصلة الجهود لإنشاء هذه المنطقة والسعي الجاد لإبعاد هذه المنطقة الحساسة من العالم عن التوترات التي تؤثر بشكل كبير على العالم.

وفي الختام نتمنى ان يخرج مؤتمرنا هذا بنتائج ايجابية من شأنها تعزيز التعاون بين الدول الاعضاء لخدمة شعوبها....

وشكرا